

شقاق وتنافس يحتد مان بين فصائل الحشد الشعبي

فصائل ترفض الاعتراف بزعامة أبوفدك وزعماء ميليشيات يتوارون خوفا من الاستهداف الأميركي



مجرد بداية لتفكك الحشد

ولا يمكن لأي من هذه الخطوات أن تكتسب الصفة الرسمية إلى أن تتولى حكومة جديدة السلطة. غير أن نوابا ومسؤولين في الحكومة يقولون إن من المرجح أن يوافق عليها رئيس الوزراء المكلف عدنان الزرفي هذا الشهر، وذلك نتيجة لضغط الفصائل المؤيدة لإيران. وقال نائب من أكبر كتل في البرلمان العراقي طالبا عدم نشر اسمه "من قبل كان بإمكان الفصائل والساسة المدعومين من إيران فرض من يختارونه رئيسا للوزراء".

وأضاف "أما الآن فلا يمكنهم حتى الاتفاق في ما بينهم على من يريدونه لهذا المنصب"، مضيفا أن كثيرين يفضلون أن يشغل الزرفي هذا المنصب.

الذي يعارض هيمنة إيران على الحشد الشعبي، علنا تولى الحمدادي القيادة في فبراير، وذلك في تحد نادر للحدوث للمعسكر الموالي لإيران. وقال قادة تلك الفصائل إنهم اتفقوا من حيث المبدأ بعد ذلك مع وزارة الدفاع على الاندماج في القوات المسلحة في خطوة من شأنها أن تفصلهم عن الفصائل المدعومة من إيران. وأكد مصدر مقرب من السيستاني إن مكتبه بارك تلك الخطوة. وفي خضم ذلك يعزري القلق الفصائل المدعومة من إيران، وقال المصدر الأول بالفصائل "إذا كان السيستاني يؤيد ذلك فربما يقتدي به 70 في المئة من المقاتلين من ذوي الرتب الأقل في كل الفصائل إذ أنهم لم ينضموا إلا لتلبية لفتاوة".

تضررت بشدة من انتشار فايروس كورونا والعقوبات الأميركية. وقالت المصادر إن من شأن الخلافات أن تبدأ الفصائل في شن هجمات من تلقاء نفسها دون التشاور مع بعضها بعضا. وفي إشارة إلى هجوم أسفر عن مقتل جنديين أميركيين وجندي بريطاني في مارس الماضي، قال مسؤول "لم يوافق الكل على استهداف قاعدة التاجي العسكرية". وأضاف "بعض الجماعات تعمل دون التشاور مع التسلسل القيادي في الحشد الشعبي".

وتتحدث مصادر الفصائل عن انقسام إضافي في الحشد الشعبي. فقد رفضت عدة فصائل أقرب إلى السيستاني،

ووصف المصدر ومسؤولان آخران من الفصائل تحول التحالفات بما في ذلك تحولات في صفوف فصليين مؤيدين لإيران. وقالوا إن الانقسامات تدور حول خلاصة المهندس وأوجه إنفاق الأموال الإيرانية، للعمل العسكري أم للنفوذ السياسي.

وقال المصدر الأول "معسكر في الكتائب بقيادة أبوفدك. ومعسكر آخر يعارضه يسيطر على قوات الحشد الشعبي".

وأضاف "في (منظمة) بدر، جناح يؤيده وكان مقربا من المهندس وجناح آخر لا يؤيده وهو الجناح السياسي".

ولم تقدم المصادر تفاصيل عن تخفيض التمويل الوارد من إيران التي

كشفت التنافس والشقاق، اللذان دبا بين فصائل الحشد الشعبي العراقي للظفر بمنصب القيادة لهذه القوة الموالية لإيران عن مدى اشتداد الخناق عليها وتخبطها وارتباكها بعد أن رفضت فصائل الاعتراف بزعامة القائد المخضرم عبدالعزيز الحمدادي الملقب بأبوفدك، بينما فضل زعماء ميليشيات أخرى التواري عن الأنظار خوفا من الاستهداف الأميركي لهم.

بغداد - أدى وضع أحد قادة الفصائل العراقية، الذي تلقى تدريباً إيرانياً، يده على مكتب رئيسه أبو مهدي المهندس، الذي سقط قتيلاً قبل أسابيع مع القائد العسكري الإيراني قاسم سليماني في غارة أميركية إلى انقسامات في فصائل الحشد الشعبي.

وكان أمل الكثيرين من رجال الفصائل المواليين لإيران أن يكون هذا هو الحل لمشاكلهم، وأن يخلف ذلك القائد المخضرم عبدالعزيز الحمدادي المهندس قائد عام للفصائل المسلحة العراقية التي تفرقت بعد مقتل القائد.

ورفضت الفصائل الاعتراف بالمحمدادي المعروف باسم أبوفدك قائدا لقوات الحشد، التي تنضوي الفصائل تحت لوائها، بل إن البعض في فصيلة، كتائب حزب الله، عارض ارتداه عباءة القيادة.

وفرض مقتل سليماني والمهندس في يناير الماضي تحدياً للفصائل المدعومة من إيران في العراق حيث تريد الولايات المتحدة تقليص نفوذ إيران عدوها في المنطقة.

خلافات متزايدة على قيادة الحشد مع تقلص الأموال الإيرانية ما ينسف محاولات اتحاد الفصائل في مواجهة الظروف المعاكسة

والآن تتحدث مصادر في الفصائل بقوات الحشد وقادة جماعات أقل قرباً من إيران عن خلافات متزايدة على القيادة وتقلص الأموال الإيرانية الأمر الذي يحبط محاولات الوحدة في مواجهة الظروف المعاكسة.

وتزيد الخلافات من سرعة التراجع على الساحة السياسية حيث أصبح قادة الفصائل يخشون خوفاً من أن تغتالهم الولايات المتحدة ومن مواجهة معارضة

غريفيث مُتهم بالتخاذل في وقف الحرب اليمنية

الدولي بشأن الأوضاع في اليمن في يناير الماضي عن تفاؤله بقرب تحقيق السلام في البلد. واعتبر أن اتفاق الرياض الموقع خلال الخريف الماضي بين المجلس الانتقالي الجنوبي وحكومة الرئيس اليمني المعارف به دولياً عبره منصور هادي، خطوة في ذلك الاتجاه. وحث غريفيث الفرقاء اليمنيين على تحريك العملية السياسية، قائلاً إن "اليمن يبدو في طريقه للخروج من أزيمته"، ورجحاً أن يتحقق السلام في اليمن خلال العام الحالي.

قوات الحكومة الشرعية عكست الهجوم على الحوثيين وسيطرت على أجزاء من جبل هيلان الإستراتيجي في مأرب

واشتعلت جبهات القتال في اليمن بشكل ملحوظ مؤخراً وخاصة في محافظة مأرب وأسفرت عن مكاسب ميدانية لقوات الشرعية المدعومة من قبل التحالف العربي، وخاصة مع وصول تعزيزات من رجال القبائل ساهمت في الحيلولة دون استكمال الحوثيين لمخطط حصار المدينة وعزلها وقطع الطريق الدولي الرابط مع السعودية. وقال مصدر عسكري يمني الأربعاء إن "قوات الجيش سيطرت على أجزاء واسعة من جبل هيلان الاستراتيجي في مأرب، إثر معارك مستمرة مع الحوثيين".

صنعاء - شنت الحكومة اليمنية الشرعية هجوماً على مبعوث الأمم المتحدة مارتن غريفيث لتخاذله في الإشراف على تنفيذ بنود الهدنة المتفق عليها لوقف الأعمال الحربية مع ميليشيات الحوثي، وعدم الاستجابة للدعوات الأممية إلى وقف الاقتتال بسبب جائحة كورونا العالمية.

وقال عبد الملك المخلافي المستشار السياسي للرئيس اليمني عبدربه منصور هادي الأربعاء إلى استقالة المبعوث الأممي مارتن غريفيث، إذا لم يستطع إقناع جماعة أنصارالله الحوثية بوقف إطلاق النار لمواجهة فايروس كورونا.

وقال المخلافي، في تغريدة عبر حسابه على تويتر "بسبب كورونا وما تواجهه البشرية من جائحة، توقف إطلاق النار في كل البلدان التي تعيش حروباً".

وأضاف "في اليمن وافقت السلطات الشرعية على وقف إطلاق النار لكن الحوثي واصل المعارك والقتل في كل مكان".

ووجه المخلافي كلاماً لاذعاً للمبعوث الأممي قائلاً "عزيزي مارتن غريفيث، إن لم تستطع إقناع الحوثي بوقف إطلاق النار في هذه الظروف، فعليك أن تعترف بالفشل وتستقيل".

وتتبادل الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي الاتهامات بشأن عدم تلبية دعوة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن وقف إطلاق النار، والعمل على مواجهة فايروس كورونا الذي اجتاح العالم. وعبر غريفيث في إفادة أمام مجلس الأمن

الكويت تستغل أزمة الوباء لترحيل مخالفين قانون الإقامة

في هذا الصدد وهي تسابق الزمن من أجل محاصرة عدد المهاجرين. وكثيراً ما تنفي السلطات الكويتية وجود اضطهاد ممنهج للعامل الوافدين، لكن منظمات حقوقية ووسائل إعلام عالمية تورد قصصاً مختلفة بين الفينة والأخرى توضح تواتر التعديات على حقوق العمال، وتبين أن من القضايا ما يرتقي إلى مرتبة العبودية المعاصرة والاتجار بالبشر.

وسجلت الكويت 317 إصابة بفايروس كورونا المستجد، بينها حالات لعمال وافدين، وقد تعافى 80 منهم بينما لم تعلن عن أي وفاة ولم تصدر أي تصريحات رسمية حول وجود نقص في أسرة المستشفيات. وتقدم الكويت العلاج مجاناً للمصابين بفايروس كورونا المستجد من مواطنين ووافدين. ويشكل الأجانب نحو 70 في المئة من السكان البالغ عددهم حوالي أربعة ملايين نسمة.

وإلى جانب الانتقادات الدولية، تتعرض الكويت بسبب موقفها من العمالة الوافدة سيلاً من الانتقادات الداخلية من قبل بعض المواطنين، حيث كتب ناشط على حسابه في موقع تويتر يقول "كيف نكون دولة الإنسانية.. ونطالب برمي البشر في البحر".

وقال آخر "كم هو عدد الكويتيين الذين يعيشون في الخارج؟ وهل يجب تطبيق النظرة على هؤلاء؟". وكان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الكويتي أنس الصالح، قد وجه الأسبوع الماضي تحذيراً للمقيمين في البلاد من الإبعاد فوراً، إذا خالفوا تعليمات وزارة الصحة.

البصل يخرج #حياة الفهد عن طورها؛ اطردوا العمال الوافدين

الوافدين الزائرين والمواجدين داخل الكويت من الغرامات المترتبة عليهم خلال هذه الفترة". وأشار إلى أن الوافدين الزائرين، الذين انتهت مدة تأشيرات الزيارة التي دخلوا بموجبها إلى البلاد، سواء أكانت تجارية أم سياحية أم عائلية خلال فترة العطلة، يمكنهم مغادرة البلاد من دون دفع الغرامات عند إعادة فتح المجال الجوي.

ورغم أن الكويت تبرر خطواتها بمكافحة الوباء، إلا أن الكثير من المتابعين للشأن الكويتي والمنظمات الحقوقية العالمية ترى في هذا الأمر محاولة لاقتناص الفرصة بتعلة انتشار كورونا حتى تغذ خططها المتعلقة بتقليص أعداد الوافدين.

وتتم الكويت كغيرها من دول الخليج بازمة اقتصادية حادة في أعقاب تراجع أسعار النفط، وقد زاد فايروس كورونا من تعقيد المشاكل بشكل أكبر، ولذلك تجد الحكومة نفسها في موقف محرج للغاية



جحافل الوافدين في انتظار الإبعاد

فتحت عودة ملف تعامل الكويت مع المقيمين الأجانب باب الانتقادات على مصراعيه بعد أن شرعت السلطات في تنفيذ خطط ترحيل المخالفين لقانون الإقامة، والذي ضمنته بجزمة حوافز للتخلص منهم سريعاً في ظل تحميل البعض منهم انتشار وباء فايروس كورونا بالبلاد، الأمر الذي قد يتسبب في إثارة المنظمات الحقوقية العالية نتيجة هذا التمييز، الذي اعتبره البعض غير مبرر.

الكويت - بدأت السلطات الكويتية الأربعاء في تنفيذ أولى مراحل برنامجها المتعلق بترحيل العمالة الوافدة المخالفة لقانون الإقامة بعد أن أجبرتها أزمة

جائحة فايروس كورونا المنتشر في جميع أنحاء العالم على ذلك.

واستغلت الكويت هذه الفرصة للتخلص من أكثر من 150 ألف أجنبي مقيمين بالبلاد بشكل غير قانوني بعد أن تجاوزوا على الأرجح مدة إقامتهم المسموح بها، في وقت تكافح فيه الحكومة من أجل تركيز جهودها نحو السيطرة على الوباء.

وذكرت وسائل إعلام محلية أن الجهات المعنية بدأت باستقبال الأجانب المخالفين لقانون الإقامة، والذين سلموا أنفسهم طواعية لوزارة الداخلية وقد تم وضعهم داخل مدارس أعدت لهم على وتم تزويدها بكل الظروف الملائمة للسكن.

ونقلت صحيفة الأنباء المحلية عن مصدر أممي رفيع لم تكشف عن هويته قوله إنه "تم تحديد خمسة أيام لجمع الوافدين من الجنسيات الفلبينية والمصرية والهندية والبنغالية والسريلانكية".

وأوضح المصدر أن هذا الفرز جاء استناداً على إحصائيات رسمية لدى وزارة الداخلية تؤكد ضخامة أعداد المخالفين من هذه الجنسيات الخمس. ويفترض أن يبدأ ترحيل المقيمين غير القانونيين بداية من الاثنين المقبل على